

ملخص لمراقبة جلسات محاكمة ثلاث من كبار الشخصيات الامنية لدى النظام السوري

محكمة الجنايات في باريس

٢١-٢٤ ايار ٢٠٢٤

جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في فرنسا:

هذه هي المحاكمة الثامنة في الدرجة الأولى في قضايا الجرائم ضد الإنسانية والتعذيب في فرنسا، والمحاكمة السادسة منذ خريف 2021، تطبيقاً لسياسة الدولة التي وضعها المكتب الوطني لمكافحة الإرهاب والنيابة العامة بمحكمة الاستئناف في باريس، والتي تهدف إلى محاكمة قضيتين جنائيتين تتعلقان بجرائم ضد الإنسانية، أو جرائم حرب أو تعذيب كل عام في الدرجة الأولى.

اما وحدة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب التابعة للنيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب فقد فتحت 26 قضية مرتبطة بالانتهاكات التي ارتكبتها النظام السوري ضد السكان المدنيين (18 تحقيقاً أولياً و8 تحقيقات قضائية).

الضحايا:

مواطنین فرنسيين - سوريين هما مازن الدباغ من مواليد عام 1959 وكان يعمل كمستشار التعليم الرئيسي في المدرسة الفرنسية في دمشق - وابنه باتريك عبد القادر دباغ باتريك عبد القادر من مواليد عام 1993 ودرس في علم النفس في جامعة دمشق.

اطراف الدعوى:

المدعيين الشخصيين: "عائلة الضحايا" عبدة الدباغ - حنان الدباغ
الاطراف المدنية: المركز السوري للاعلام وحرية التعبير - الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان - الرابطة الفرنسية لحقوق الإنسان
محامو الادعاء والاطراف المدنية: المحامية كليمانس بيكرت - المحامي باتريك بودان
المتهمون: علي مملوك " مدير الامن الوطني السابق " - جميل الحسن " رئيس المخابرات الجوية السابق " - عبد السلام محمود " رئيس فرع المخابرات الجوية في مطار المزة العسكري - فرع التحقيق "

التسلسل التاريخي للوقائع:

فتحت وحدة جرائم الحرب والجرائم ضد الانسانية في نيابة باريس في 5 أكتوبر 2015، تحقيقاً أولياً بعد التبليغ عن اعتقال واختفاء مواطنين فرنسيين - سوريين، وهما مازن دباغ وابنه باتريك عبد القادر دباغ، في 3 و4 نوفمبر 2013، في منزلها الواقع في مدينة دمشق، سوريا حيث تم اعتقالهم من قبل جهاز المخابرات الجوية. وبما ان المحاكم الفرنسية مختصة بموجب المادة 113-7 من قانون العقوبات التي تنص على أن "القانون الجنائي الفرنسي ينطبق على أي جريمة وأي جنحة يعاقب عليها بالسجن، ارتكبتها فرنسي أو أجنبي خارج إقليم الجمهورية عندما تكون الضحية ذات جنسية فرنسية وقت ارتكاب الجريمة"، وبالتالي في 27 أكتوبر 2016، تم فتح تحقيق قضائي. وفقاً للشهادات التي تم جمعها، تم نقل مازن وعبد القادر باتريك دباغ إلى مطار المزة في دمشق، حيث تم احتجاز وتعذيب وقتل آلاف المعارضين من قبل النظام السوري. في أغسطس 2018، استلم أقارب مازن وعبد القادر باتريك دباغ شهادات وفاتهما، حيث يقال إنهما توفيا في 25 نوفمبر 2017 و21 يناير 2014 على التوالي، ولم تُسلم جثتيهما لأقربهما، بالتزامن مع ذلك وفي عام 2016، تم طرد زوجة وابنة مازن دباغ من منزلها. وأظهرت التحقيقات أن عملية الإخلاء تمت لصالح جهاز المخابرات الجوية. وسمح التحقيق بجمع وثائق وفيرة وشهادات عديدة حول الممارسات العامة والمنهجية للاعتقالات التعسفية، وأعمال التعذيب، والاختفاءات القسرية، والانتهاكات المتعمدة للحياة من قبل أجهزة المخابرات السورية، خصوصاً جهاز المخابرات الجوية، لا سيما في مطار المزة.

المحكمة والإجراءات:

تتكون محكمة الجنايات من ثلاثة قضاة جنائيين (رئيس واحد ومستشاران)، لن يكون هناك محلفين كون المتهمين لا يمثلون امام العدالة ويعتبر فارون منها، ومثل الادعاء محام عام من النيابة الوطنية لمكافحة الإرهاب ، اضافة الى انه هنالك مساعد متخصص من مركز مكافحة الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب من مكتب المدعي العام الوطني لمكافحة الإرهاب.

اجراء المحاكمة سيكون غيابياً: الإجراء غيابياً أمام محكمة الجنايات منصوص عليه في المادة 270 من قانون الإجراءات الجنائية، وبالتالي الإجراءات الجزائية: "المتهم الغائب بغير عذر مشروع عند افتتاح الجلسة يحكم عليه غيابياً" وفقاً لأحكام هذا الفصل. وينطبق الشيء نفسه عندما يكون غياب المتهم ويتيح هذا الإجراء محاكمة الأشخاص الذين لم يتم إخطارهم بالتهمة الموجهة إليهم. وفق المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجنائية للأسباب التالية:

- لا يمكن إثبات مكان إقامتهم
- أو أنهم يقيمون في الخارج ولم يمكن إثبات حصولهم على المعلومات القانونية حول هذا الإجراء رغم المحاولات المهمة بشأن صدور أوامر الاعتقال الثلاثة (عبر الشرطة الفرنسية والانتربول الدولي) بحق علي مملوك، جميل حسن وعبد السلام محمود عبر الصحافة سواء في 2018 أو 2023، لا أحد منهم تقدموا إلى النظام القضائي الفرنسي مباشرة أو من خلال محام.
- في حالة الإدانة من محكمة الجنايات وإذا أصبح المتهم سجيناً أو موقوفاً، يعتبر حكم الإدانة الصادر من محكمة الجنايات لاغية وباطلة في جميع أحكامها. ويجب بعد ذلك إجراء محاكمة ابتدائية جديدة ، مرتبباً ذلك بالحق بالدفاع .

تفاصيل عن المتهمون:

تم إحالة ثلاثة رجال، الذين جميعهم مشمولون بمذكرات توقيف، إلى المحكمة الجنائية بموجب أمر إحالة تاريخه 29 مارس 2023.

1. علي مملوك (Ali Mamluk) - مولود في 19 فبراير 1946 في دمشق (سوريا) من الجنسية السورية متهم بجريمتين يمكن توبيخه إلى السجن المؤبد:

1- التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية: بالتواطؤ في دمشق، سوريا، بين 3 نوفمبر 2013 و 1 أغسطس 2018، كرئيس لمكتب الأمن الوطني وبصفته رئيساً لجميع وكالات الاستخبارات والأمن في سوريا، في تنفيذ خطة متفق عليها ضد مجموعة من السكان المدنيين، وهم الأشخاص الاعتباريين من قبل نظام سوريا كمعارضين حقيقيين أو مفترضين وأفراد عائلاتهم، في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي على أفعال تشكل جرائم ضد الإنسانية: (الاعتقالات أو أي شكل آخر من حرمان الحرية الجسيم بخرق للأحكام الأساسية للقانون الدولي - التعذيب - الاختفاء القسري - الاعتداءات المتعمدة على الحياة)

2- التواطؤ في جريمة حرب: بالتواطؤ في دمشق، سوريا، بين 19 يناير 2014 و 9 أكتوبر 2018، في الابتزاز والاستيلاء على ممتلكات معينة، على سبيل المثال منزل السكن الخاص بمزن دباغ الذي يقطنه زوجته هيفاء ناصر وابنه باتريك عبد القادر دباغ وابنته ريا دباغ، والكائن في منطقة المزة بدمشق، المملوكة التي تم حجزها ومصادرتها بعد اعتقال مزن دباغ وتعذيبه واختفائه القسري ووفاته من قبل الجمهورية العربية السورية وتوفيرها لخدمة استخبارات الجيش الجوي السوري، وهذه الأفعال ارتكبت ضد أشخاص محميين بموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة ولم يكن لها تبرير في الضرورات العسكرية، مما يمثل جريمة حرب.

3- الأحكام المعاقبة بموجب المواد 6-121، 7-121، 1-461، 16-461، 1-462، 2-462، 3-462، 4-462، 6-462، 8-462 من القانون الجنائي الفرنسي.

2. جميل حسن (Jameel Hassan أو Al Hassan) - مولود في عام 1953 في حمص (سوريا) - من الجنسية السورية متهم بجريمتين تؤديان إلى السجن المؤبد:

- 1- التواطؤ في جرائم ضد الإنسانية: بالتواطؤ في دمشق، سوريا، بين 3 نوفمبر 2013 و 1 أغسطس 2018، كرئيس لخدمة الاستخبارات في الجيش الجوي السوري، في تنفيذ خطة متفق عليها ضد مجموعة من السكان المدنيين، وهم الأشخاص المعتبرين من قبل نظام سوريا كمعارضين حقيقيين أو مفترضين وأفراد عائلاتهم، في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي على أفعال تشكل جرائم ضد الإنسانية: (الاعتقالات أو أي شكل آخر من حرمان الحرية الجسيم بخرق للأحكام الأساسية للقانون الدولي - التعذيب - الاختفاء القسري - الاعتداءات المتعمدة على الحياة)
- 2- التواطؤ في جريمة حرب: بالتواطؤ في دمشق، سوريا، بين 19 يناير 2014 و 9 أكتوبر 2018، في الابتزاز والاستيلاء على ممتلكات معينة، على سبيل المثال منزل السكن الخاص بمزن دباغ الذي يظن أنه زوجته هيفاء ناصر وابنه باتريك عبد القادر دباغ وابنته ربا دباغ، والكائن في منطقة المزة بدمشق، الممتلكات التي تم حجزها ومصادرتها بعد اعتقال مزن دباغ وتعذيبه واختفائه القسري ووفاته من قبل الجمهورية العربية السورية وتوفيرها لخدمة استخبارات الجيش الجوي السوري، وهذه الأفعال ارتكبت ضد أشخاص محميين بموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة ولم يكن لها تبرير في الضرورات العسكرية، مما يمثل جريمة حرب.
- 3- الأحكام المعاقبة بموجب المواد 6-121، 7-121، 1-121، 5-121، 6-121، 9-121، 2-212، 1-213، 2-213، 3-213، 4-213، 1-4-213 من القانون الجنائي، المادة 7 من قانون إجراءات الجنائية.

3. عبد السلام محمود، من الجنسية السورية، يواجه اتهامين يعاقب عليهما بالسجن المؤبد:

1. التواطؤ في جريمة ضد الإنسانية في سوريا، بدمشق، بين 3 نوفمبر 2013 و 1 أغسطس 2018، من خلال المشاركة بصفته رئيس فرع التحقيق في خدمة المخابرات التابعة للقوات الجوية السورية، مع سلطته على العملاء العاملين في موقع مطار مزة في دمشق. ذلك ضمن خطة منسقة ضد مجموعة من السكان المدنيين، بما في ذلك الأشخاص الذين تعتبرهم السلطات السورية معارضين حقيقيين أو مفترضين وأفراد عائلاتهم، في إطار هجوم عمم أو منهجي، والذي يتضمن: (احتجازات أو أي أشكال أخرى من الحرمان الجسيم من الحرية البدنية بخرق للقوانين الأساسية للقانون الدولي، التعذيب، الاختفاء القسري، الاعتداءات المتعمدة على الحياة. على حساب مازن دباغ وباتريك عبد القادر دباغ، من خلال التحريض على هذه الجرائم وإعطاء توجيهات لتنفيذها، وبصفته مسؤولاً أعلى في التسلسل الهرمي، ترك تابعيه تحت سلطته وسيطرته يرتكبون هذه الجرائم دون اتخاذ أي إجراء ضروري ومعقول يكون بوسعه اتخاذه لمنعها أو قمع تنفيذها أو إحالتها إلى السلطات المختصة للتحقيق والملاحقة.
2. المساهمة في جريمة حرب في سوريا، بدمشق، بين 19 يناير 2014 و 9 أكتوبر 2018، من خلال المشاركة في استخدام الابتزاز والاحتفاظ بممتلكات، بمنزل سكني يملكه مازن دباغ ويسكنه عائلته في منطقة المزة بدمشق. تم حجز ومصادرة الممتلكات بعد اعتقال وتعذيب واختفاء مازن دباغ بأمر من الجمهورية العربية السورية، وتوفيرها لخدمة المخابرات التابعة للقوات الجوية السورية. هذه الأفعال تمت ضد أشخاص محميين بموجب القانون الدولي للنزاعات المسلحة ولم تكن مبررة من الناحية العسكرية، مما يصنفها كجريمة حرب.
3. تراعى هذه الأفعال وفقاً لأحكام القانون الجنائي، وتحتوي على تهمة مواجهة ضده وفقاً للمواد 6-121، 7-121، 1-461، 16-461، 1-462، 2-462، 3-462، 4-462، 6-462، 8-462 من القانون الجنائي.

ملخص لواقع جلسات المحكمة:

- الثلاثاء ٢١ ايار ٢٠٢٤ - ٩.٣٠ صباحاً - اجراءات تحديد الهوية واستدعاء الشهود والخبراء
تم تقديم قرار قاضي الاحالة من قبل رئيس المحكمة مع شرح اسباب الاتهام المباشر والجرائم المرتبطة بالمتهمون
والادلة الرئيسية ، كما وتم شرح كيفية مجرى الدعوى وبأن المحكمة ستكون بدون هيئة محلفين كونها محاكمة
غيابية ، و بعد ذلك قراءة قائمة الشهود.

- الثلاثاء ٢١ ايار ٢٠٢٤ - ١٠.٣٠ صباحاً - شهادة احد الشهود - زياد ماجد - باحث وخبير

زياد ماجد - باحث اكاديمي سياسي لبناني - استاذ في الجامعة الاميركية في باريس
ساهم في تأليف كتاب عن الدكتاتور السوري بعنوان "في رأس بشار الأسد"، قسم شهادته الى ثلاث محاور: النظام
في عهد حافظ الاسد (تكوين النظام السوري واجهزته المخبراتية وكيف استطاع فرض الاسد نفسه اقليمياً وركز
على كيف ان النظام السوري يقوم بعمليات الاعتقال وماهي المعتقلات التي تعتبر العمود الفقري لهذا النظام
القمعي) - بشار الاسد وانتقال السلطة والمتغيرات في النظام وعن اجهزة الامن الرئيسية واختصاصاتها -
الثورة السورية منذ عام ٢٠١١ وطريقة تعامل النظام القمعي مع الاحتجاجات وممارساته وانتهاكاته الكبيرة
للقانون الدولي الانساني- طرح الاطراف والقضاة اسئلتهم التي اجاب عليها .

- الثلاثاء ٢١ ايار ٢٠٢٤ - ١٤.٠٠ ظهراً - شهادة احد الشهود - فرانسوا بورجا - باحث وخبير

باحث اكاديمي فرنسي - عاش في دمشق منذ قبل الثورة حتى بدء الحراك السلمي والعمليات العسكرية في سوريا -
تحدث عن تركيبة النظام الامني الطائفي وعن ممارساته القمعية ضد الاحتجاجات السلمية التي انطلقت في دمشق
وكيف كان يواجهها بالرصاص الحي، وكيف كان النظام يختلق الازمات الامنية والمجموعات الارهابية بالهجوم
على مراكز امنية ومنها يبرر لنفسه عمليات انتقامية كان ينفذها علي نطاق واسع بالهجوم علي المدنيين العزل
وتحدث عن العمليات الانتقامية الجرمية التي كان يواجه فيها كل التظاهرات السلمية وكيف كان يعتقل و يسج
الناس الابرياء بالسجون وكان يتهم الجميع بالاسلمة و بالتشدد وذكر عدد من حالات التعذيب التي نفذها عناصر
المخابرات الجوية وباقي الاجهزة الامنية في سوريا، وبعد ذلك طرح الاطراف والقضاة اسئلتهم التي اجاب عليها.

- الثلاثاء ٢١ ايار ٢٠٢٤ - ١٤.٠٠ ظهراً - شهادة جرانس لوكارن - مؤلفة كتاب عملية قيصر

أكدت غارانس لو كاين أمام محكمة الجنائيات أن الأدب الاعتقالي هو ما ساعدها على فهم بشكل أعمق ما كان
يفعله السجن السوري بناجيه. "يمكن أن تحرر، ولكنك لن تخرج منه أبداً" وفي شهادتها ذكرت عملية مشاهدتها
واتصالها مع المنشق قيصر في شهادته المؤلمة عن مشاهداته اثناء توثيقه للمعتقلين المتوفين نتيجة التعذيب
الممارس في افرع الامن و بالاحص في فرع المخابرات الجوية، وبعد ذلك طرح الاطراف والقضاة اسئلتهم التي
اجاب عليها.

- الاربعاء ٢٢ ايار ٢٠٢٤ - ٩.٣٠ صباحاً - شهادة كاترين ماركى اويل - رئيسة الالية الدولية المحايدة

والمستقلة من اجل سوريا.

تحدثت عن التوثيق التي تمتلكها الالية الدولية المحايدة والمستقلة من اجل سوريا بما يخص التعذيب الممارس
والممنهج من قبل الاجهزة الامنية في سوريا بشكل عام وبما يخص جهاز المخابرات الجوية بشكل خاص وعن
شهادات الوفاة وان هذا العمل هو عمل ممنهج تمارسه تلك الاجهزة على السوريين، طرح الاطراف والقضاة
اسئلتهم التي أجابت عليها.

- الاربعاء ٢٢ ايار ٢٠٢٤ - الساعة ١٤.٠٠ ظهراً - شهادة فيرونك ساديس - ضابط شرطة من مكتب

مكافحة الجرائم ضد الانسانية - عرض لصور من مجموعة صور قيصر

شهادة رئيسة فريق الشرق الأوسط في المكتب المركزي لمكافحة الجرائم ضد الإنسانية (OCLCH)، التي أسندت إليها المحكمة المهمة الشاقة المتمثلة في عرض الصور التي خرجت من سوريا بواسطة منشق عن الجيش السوري يعرف بالاسم المستعار "قيصر". تُظهر مجموعة الصور الخام من الجحيم القمعي الذي غمر مئات الآلاف من السوريين بعد ربيع دمشق عام 2011 حوالي 150 جثة تعرضت للتعذيب، وغالبًا ما كانت هزيلة. اختيرت هذه الصور لأنها التقطت في سجن مطار المزة التابع لفرع المخابرات الجوية، في ضواحي دمشق، حيث دخل مازن وباتريك عبد القادر دباغ في بداية نوفمبر 2013 ولم يخرجوا أبدًا. واحدًا تلو الآخر، تمر الوجوه والأجساد المتجمدة، المرقمة، والموسومة على الشاشة، لتروي "الهوس الإداري" و"الرغبة في شل مجتمع بأكمله" التي وصفها زياد ماجد في اليوم السابق. فقد أوضح أن اعتقال مئات الآلاف من الأشخاص يعني على مستوى العائلات ملايين الأشخاص المشلولين، الذين يتجمدون في انتظار الموت أو يعيشون في خوف دائم، طرح الاطراف والقضاة اسئلتهم التي اجابت عليها.

- الاربعاء ٢٢ ايار ٢٠٢٤ - شهادات الشهود

ضرب بأعواد حديدية على باطن القدمين، صعقات كهربائية، إيذاءات جنسية: شهد عدة سوريين، يعيشون اليوم كلاجئين في فرنسا، أمام المحكمة بشأن التعذيب الذي تعرضوا له في سجن مزة الذي أمضى فيه باتريك ومازن فترة من الزمن. مثلًا على (ع. X)، الذي اعتُقل مرتين من قبل خدمات المخابرات السورية، والذي يحكي قصته بصوت يكاد يكون غير مسموع. في أبريل 2011، حاول العملاء معرفة مكان شقيقه وأخته، محامية مشهورة. "تعرضت للتعذيب من صباح الى مساء"، يقول. "كانوا يهددونني بنزع أظفاري، وسحب شعري". (ن. X)، البالغ من العمر 40 عامًا، قضى ثلاثة أشهر في مزة. كابن وأخ لمعارضين للنظام، تم اعتقاله في 9 مايو 2011 ووضع في زنزانه تحتوي على أكثر من مائة شخص. "في اليوم التالي أو بعد ذلك بيوم أو اثنين، بدأوا في ضربني، فقدت أسناني"، يشهد. يقول إنه تم استجوابه، بعد أسابيع، من قبل أحد المتهمين - جميل حسن بنفسه - الذي سأله عن مكان أقاربه. "أجبت: 'أنت تسألني نفس الأسئلة بعد شهرين على أنني لا أعرف'". ثم أمر جميل حسن وكلاءه بالتعامل معه. "قال لهم حرفيا: 'أريد أن أسمعه يصرخ تحت التعذيب'". "وضعوا حبلاً حول يدي، تم ربطني وتعليقي"، يواصل (ن. X). "تركوني معلقاً بهذه الطريقة حتى اليوم التالي". عندما طلبوا منه خفض ذراعيه لإزالة رباطاته، لم يتمكن من ذلك. "الحارس أخفض ذراعي بالقوة، تعرضت لتفكك في كتفي الاثنين"، يقول الشاهد، الذي يكشف أيضًا أنه تم صعقه على مناطقه التناسلية.

- الخميس ٢٣ ايار ٢٠٢٤ - الساعة ١٣.٣٠ ظهرًا - المدعين الشخصيين كطرف مدني : عبيدة وحنان الدباغ

تحدث عن ظروف اعتقال مازن وابنه باتريك عبد القادر الدباغ من قبل جهاز المخابرات الجوية وعن ظروف اعتقالهم داخل الفرع التي رواها لهم اقاربهم الذي اعتقل معهم، لكن لظروف ما ، استطاع اقاربهم النجاة والخروج وروى لهم كل ما جرى مع مازن وباتريك داخل المعتقل في الايام التي قضاها سوية داخل الزنزانة الصغيرة التي لا تتجاوز ال ٤٠ متراً والتي كانت تكتظ باكثر من ١٠٠ معتقلاً علي الاقل، كما ويصف السيد عبيدة للمحكمة المعركة التي تلت ذلك في محاولة للحصول على أخبار عنهم. الاتصالات بالمعارف النافذة، التي طمأنته في البداية، ثم أخبرته أن الأمور تتعقد، لتنتهي بطلبهم منه التوقف عن الاتصال. ايضاً التواصل مع السفارة الفرنسية، التي انتقلت إلى بيروت، ومع مدير المدرسة الفرنسية، ومع خلية الأزمة في وزارة الخارجية، ورسائله إلى رئيس الجمهورية فرانسوا هولاند. كان الرد المتكرر: "سنفعل أقصى ما نستطيع"، ايضاً اوضح انه تم دفع 15,000 دولار دون موافقته عبر وسيط لعبد السلام محمود، مدير قسم التحقيقات في جهاز المخابرات الجوية، الذي يتبع له سجن المزة. كان من المفترض أن يسمح المال بنقل مازن إلى سجن مدني. بعد أسبوعين، اعتذر الوسيط: "لم يتم التحقق، ولكن مازن مات منذ مارس 2015"، مقترحاً دفع 15,000 دولار إضافية للحصول على شهادة وفاة. وُصف هذا بأن هذا "النظام يعتمد علي الفدية المنظمة للحصول على المعلومات واقتصاد مافيوبي منظم تحت سيطرة النظام لإنتاج الشائعات، والمتاجرة بشهادات الوفاة أو إعادة الجثث"، في العام التالي، تم

الاستيلاء على المنزل العائلة. حيث تم طرد زوجة مازن وابنته واحتل المكان من قبل أعضاء جهاز المخابرات الجوية، بمن فيهم عبد السلام محمود، وفقاً للمعلومات التي حصل عليها عبيدة. في حالة عائلة دباغ، لم تُعد الجثث. لكن شهادات الوفاة صُدرت في النهاية في أغسطس 2018، دون تحديد أسباب الوفاة أو التأكد من صحة المعلومات بأن مازن توفي في 25 نوفمبر 2017 وباتريك في 21 يناير 2014، كما وتم طرح الاسئلة عليه من قبل الاطراف والقضاة والتي اجاب على اسئلتهم.

- الخميس ٢٣ ايار ٢٠٢٤ - الساعة ١٥،٠٠ ظهراً - شهادة الطرف المدني - مازن درويش - المركز السوري للاعلام وحرية التعبير

تحدث مازن درويش وهو محام سوري، مدير المركز السوري للاعلام وحرية التعبير الذي يعتبر احد "الاطراف المدنية" في القضية خلال شهادته عن ظروف الاعتقال الغير انساني الممنهج الذي يمارس في سوريا من قبل الاجهزة الامنية وخاصة مطار المزة العسكري التابع للمخابرات الجوية، وعن التوثيق التي يمتلكها المركز بما يخص الاعتقال في سجون الافرع الامنية وخاصة المخابرات الجوية، اضافة الى شهادته عن الاعتقال الذي طاله وطال فريق المركز السوري للاعلام وحرية التعبير وانه امتلك الحظ للخروج من المعتقل الذي سقط فيه الاف المعتقلين موتاً تحت التعذيب، اضافة الى شرحه عن الهيكلية القيادية لفرع المخابرات الجوية والتسلسل الهرمي والقيادي له ومسؤولية المشتبه بهم، وتحدث عن ان هذه المحاكمة تعكس خطورة الجرائم التي ارتكبت ضد باتريك ومازن دباغ وضد العديد من السوريين والسوريين الآخرين. يستمر النضال ضد الإفلات من العقاب للجرائم التي ارتكبتها نظام الأسد وجميع الأطراف في هذا النزاع، وكما تم طرح الاسئلة عليه من قبل الاطراف والقضاة التي اجاب على اسئلتهم.

- الجمعة ٢٤ ايار ٢٠٢٤ - مطالبات النيابة العامة وقرار الحكم

خلاصة الحكم:

أكدت النائبة العامة في ختام محاكمة مازن وباتريك دباغ أن "الأحداث التي تعرضا لها تندرج في سياق يمكن لعشرات، ربما مئات الآلاف من السوريين التعرف عليه". كانت النقطة المحورية لهذه المحاكمة هو إبراز النمطية والوحشية للاعتداءات التي ارتكبتها النظام السوري ضد سكانه المدنيين خلال الحرب الأهلية في سوريا.

أصدرت محكمة الجنايات في باريس حكم السجن المؤبد بتاريخ 24 مايو ضد ثلاثة من كبار المسؤولين السوريين وهم "علي مملوك - جميل الحسن - عبد السلام محمود"، كما وتم التأكيد على مذكرات التوقيف الدولية الصادرة بحقهم سابقاً. حيث كان يواجهون اتهامات بالتواطؤ في جرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، بتورطهم في اختطاف وموت اثنين من الفرنسيين السوريين في دمشق عام 2013.

في هذه المحاكمة غير الاعتيادية، شهد الكثير من ناجين من سجون سوريا تعرضهم للتعذيب، حيث روى قصص العذابات التي تعرضوا لها، بما في ذلك الضرب وتعليقهم من الأيدي لساعات والصعق بالكهرباء. وقد حاولت النائبة العامة في مرافعتها إثبات أن نظام بشار الأسد كان ينفذ "سياسة قمعية دولية، تنفذها أعلى مستويات السلطة" و"تُطبق محلياً في كل محافظة"، وأن المتهمين كانوا، مثل بشار الأسد، "مهندسي هذا النظام".